

هۆکاره‌کانی ناکوکی نیوان هه‌ریمی کوردستان و
به‌غداد له چوارچیوه‌ی یاسا‌کانی بودجه‌ی عیراق
له 2005 بۆ 2019

الأسباب اختلاف بين اقليم الكردستان و بغداد
ضمن قانون الموازنات العراقية من 2005 الي
2019

ئومید مه‌حمود

دیسیمبه‌ری 2020

پیشەکی

له سالی (2005) 505 پشکی ههریمی کوردستان له بودجهی عیراق دیاری کراوه. له و کاته به دواوه و 50ک چۆن بری ئەو پشکه له یاسای بودجه دیاری کراوه. به هه مانشیۆش هه مان یاسا مهرجهکانی ناردنی پشکی ههریمی دیاری کردوو. مهرجهکان له سالیکی بۆ سالیکی تر و له یاسایهکی بودجه بۆ یاسایهکی تر گۆرانکاریان به سهردا هاتوو. به لام ئەوهی نه گۆره دوو بابته، بابتهی یه که میان: پیداکری به غدا یه له سهر مهرجهکانی له به رامبه ر ناردنی پشکی ههریم، بابتهی دووه میان: پابه ند نه بوونی ههریمی کوردستانه به به شیکی زۆری ئەو مهرجانهی حکومه تی عیراق دیاری کردوون له به رامبه ر ناردنی پشکی ههریم.

له به ر ئەوهی ئەو مهرجانه بوون به کرۆکی ناکۆکی نیوان ههریمی کوردستان و به غداد له م نووسینه دا که به هه ردوو زمانی کوردی و عه ربیه، به ووردی تیشک ده خهینه سهر گرنگترین ئەو مهرجانهی به غدا دایناون له به رامبه ر ناردنی پشکی ههریم له یاساکانی بودجهی سالانی نیوان (2005 بۆ 2019).

المقدمة

حددت حصة الاقليم الكردستان من سنة (2005) في الموازنات العراقية، من ذلك الحين الي وقتنا الحاضر مثل ما حددت حصة الاقليم في ميزانية العراق. حدد نفس القانون شروط صرف هذه الحصة، كما نعلم غيرت شروط من سنة الي سنة الاخري و من قانون الي قانون الاخري، لكن ما لم يغير موضوعان مهمان: الأول: عدم إلتزام حكومة الاقليم الكردستان بمعظم هذه الشروط التي حددت حكومة العراقية مقابل صرف حصة الاقليم، الثاني إصرار بغداد علي هذه الشروط مقابل صرف حصة الاقليم من الموازنة العراقية. لأن هذه الشرط أصبحت لباب اختلاف بين الاقليم الكردستان و بغداد، سنركز في هذا البحث بلغتين الكردية و العربية علي هذه الشروط بشكل تفصيلي و دقيق.

يهكهم: له بودجهى سالى (2005)

له بودجهى سالى (2005) پشكى ههريم به (17%) ديارى كراوه. ئهوهى جيگهى سهرنجه له ياساى بودجهى سالى (2005) تهنيا مهرجيك دانراوه له بهرامبهر ناردى پشكى ههريم. ئهوه مهرجيش له برگهى (د) مادده (12) ياساكه ئاماژهى بو كراوه و دهليت: ههريمى كوردستان خهملاندن بو سهرجهم داهاتهكانى سالى (2005) دهكات، وهزارهتى دارايى حكومهتى عيراقى لى ئاگادار دهكاتوه.

ئهوهى جيگهى سهرنجه له ياساى بودجهى سالى (2005) نهك هههريم مهرجيكى گران به سهر ههريمى كوردستاندا نه سه پيئراوه. به لكو سهرهراى پشكى (17%) ياساكه ئاماژهى به وه كر دووه، هههركاتيك زيادههيك هاته سهر بودجهى عيراق، ئهوا پشكى ههريميش زياد دهكات.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2005)

مادة 12

- أ - تحدد حصه اقليم كردستان العراق من اجمالي النفقات الحاكمة (المشتركة) ب (17%) (سبعة عشر من المئة والمبينة في الجدول (د) الملحق بهذا القانون والبالغ (29630 . 2) الفان وتسعة وعشرون مليار وستمئة وثلاثون مليون دينار لا يتم التصرف بهذه الحصه الا بعد التشاور بين الوزارات المركزية والوزارة المعنية في اقليم كردستان.
- ب - تحديد نسبة (17%) سبع عشر من المئة من مجموع الموازنة العامة الفيدرالية للعراق للنفقات التشغيلية والاستثمارية عدا نفقات اقليم كردستان والفقرات السيادية وهي نفقات المجلس الوطني، ديوان الرئاسة، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، تعويضات الحرب، فوائد حوالات الخزنه، اجور تصدير النفط.
- ج - عند حصول زيادة في الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة 2005 تضاف نسبة (17%) من هذه المتغيرات تناسبيا على ميزانية اقليم كردستان.
- د - يجري اقليم كردستان تقديرا لايراداته المتوقعة خلال عام 2005 من جميع المصادر وتزود وزارة المالية / دائرة الموازنة بها.

دووهم: له بودجهى سالى (2006)

له ياساى بودجهى سالى (2006) هاوشيوه ياساى بودجهى سالى پيش خوئى له مادده (13) پشكى ههريمى كوردستانى به (17%) ديارى كر دووه، بههه مانشيوه هيج مهرجيكى بو

ناردنى ئەم پشكە ديارى نه كردوو. جگه لهوئى لهم ياسايه شدا هاوشيوئى ياساى سالى (2005) ئاماژە بهوئى كردوو. كه حكومهتى ههرىم خهملاندن بو داهاتهكانى دهكات و وهزارهتى دارايى حكومهتى عيراقى لى ئاگادار دهكاتوه. ههر لهم ياسايه دا جگه لهوئى كه ئاماژە بهوئى كردوو. كه ههر كات زياده هاته سهر بودجهى عيراق، پشكى ههرىميش زياد دهكات، جياواز له ياساكهى سالى پيش خوئى، بهروونى ئاماژە به پشكى ههرىم كردوو. لهو پابهنديه دارايانهى حكومهتى عيراق دهكه ويته ئهستوى، بههوئى قهرزه جوراوجورهكانيهوه.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم الكردستان في الموازنة (2006)

مادة 13

- أ- تحدد حصه إقليم كردستان العراق بنسبة 17% من إجمال النفقات المبينة في الجدول (د) الملحق بهذا القانون والبالغة (1 849 548 000) ألف دينار (ألف وثمانمائة وتسعة وأربعون مليار وخمسمائة وثمانية وأربعون مليون دينار) على أن لا يتم التصرف بهذه الحصه إلا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارات المركزية والوزارة المعنية في إقليم كردستان.
- ب- تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الرأسمالية للموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق عدا نفقات إقليم كردستان والنفقات السيادية (مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، تعويضات الحرب، فوائد سندات وحوالات الخريضة، كلفة إنتاج النفط الخام المصدر، فوائد على قروض البنك الدولي، الالتزامات والمساهمات الدولية والخارجية، مفاوضات ومطالبات الدين الخارجي، تدقيق حسابات (K . P . M . G) مديونية البنك الإسلامي، فوائد السندات على إطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص، أجور تدقيق حسابات النفط مقابل الغذاء، تدقيق ومتابعة وملاحقة الأموال العراقية في الخارج، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج، المشاريع الاستثمارية النفطية) وتخصص النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الرأسمالية لإقليم كردستان.
- ج- عند حصول زيادة في الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق لسنة 2006 تضاف نسبة (17%) من هذه المتغيرات تناسباً على موازنة إقليم كردستان.
- د- يجري إقليم كردستان تقديراً لإيراداته المتوقعة خلال عام/ 2006 من جميع المصادر وتزويد وزارة المالية / دائرة الموازنة بها.

سييه م: له بودجهى سالى (2007)

له ياساى بودجهى سالى (2007) هاوشيوهى سالانى تر له مادده (17) يشكى ههرىمى كوردستان به (17%) ديارى كراوه. نهوهى له م ياسايهه تازيهه و له ميزانيهه كانى سالانى پيش خوى ئاماژهى بو نه كراوه دوو خاله:

خالى يه كه م: سه پاندى مهرجى تازيه به سه ر ههرىمى كوردستاندا. له پال نهوهى مهرجى نهوه به سه ر ههرىمى كوردستاندا سه پيئراوه. كه پيوسته راپورتى خه ملاندى داهاتى سالى (2007) پيشكهش بكات. به لام له پال نه م مهرجهه مهرجى تازيه ده بينين كه له ميزانيهى سالانى پيشوتر نه بووه. نهوهيش نهوهيه كه داوا له ههرىم دهكات برى هه موو نهوه داهاتى له نيوان سالانى (2004 بو 2006) دهستى كه وتووو ئاشكرا بكات.

خالى دووه م: كه نه مه يان زياتر وهك ئم تيازيكى تازيهه بو ههرىم. ئاماژه بهوه دهكات. كه گفتوگوئى نيوان سه روكى حكومهتى عيراق و سه روكى ههرىم به ريوه بچيت. به مه بهستى دابينكردى خه رجى و پيوستيه كانى پيشمه رگه. وهك به شيك له سوپاى عيراق.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم الكردستان في الموازنة (2007)

المادة 17

اولا - تحدد حصه اقليم كردستان بنسبة (17%) من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول / د - النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون التي تمثل مبلغا مقداره (974292100 الف دينار) تسعمائة واربعة وسبعون مليار ومئتان واثنان وتسعون مليون ومائة الف دينار) على ان لا يتم التصرف بهذه الحصه الا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المركزية والوزارة المعنية في اقليم كردستان.

ثانيا : - تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الراسمالية للموازنة الفدرالية لجمهورية العراق عدا النفقات السيادية (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية ، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للدين الخارجي ، اجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الاموال في الخارج ، اجور تدقيق شركة ارنست ويونغ ، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر ، فوائد قروض البنك الدولي ، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة ، فوائد السندات على اطفال الديون الخارجية للقطاع الخاص ، مبالغ الالتزامات الدولية والعربية ، راسمال البنك المركزي العراقي ، مبالغ تعويضات حرب الكويت ، مديونية البنك الاسلامي ، مستحقات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، اجور تدقيق النفط مقابل الغذاء ، وجهاز المخبرات الوطني العراقي عند اقرار موازنته من قبل مجلس الوزراء) وتخصص للنفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الراسمالية لاقليم كردستان.

ثالثا : - عند حصول زيادة في اجمالي نفقات الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق تضاف نسبة (17%) من هذه الزيادة تناسبيا على موازنة اقليم كردستان مع مراعاة احكام البند / ثانيا من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية من مناقلة النفقات السيادية الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه.

رابعا : - يقدم اقليم كردستان تقديرا لاييراداته المتوقعة خلال سنة / 2007 وكشف بالاييرادات المتحققة للسنوات (2004 - 2006) من كافة المصادر وتفيد كافة اييراداته لحساب الموازنة الفيدرالية.

خامسا : - يتم الاتفاق بين رئيس الوزراء ورئيس الاقليم حول نفقات وتسليح وتجهيز حرس الاقليم كجزء من منظومة الدفاع الوطني.

جوار 5م: له بودجهى سالى (2008)

دهتوانين بلين ياساى بودجهى سالى (2008) له پهيوهست به بابتهتى نهو مهرجانهى بهسهه ههريم سهپينراون له بهرامبهه ناردنى پشهكههى، ياسايهكى جوويه، چونكه جهند مهريجى تازه دهبينين، كه بههيج شيوهيهك له ميزانيهكانى سالانى پيش خويدا نهبووه.

ئهگه رچى له م ياسايهشدا له ماددهى (17) هاوشيوهى سالانى پيشوو پشكى ههريمى كوردستانى به (17%) ديارى كردوو، بهلام له پال نه مهدا مه رچى تازه دهبينين بو ناردنى پشكى ههريم، بو نمونه بو يه كه م جار مه رچى نهوه بهسهه ههريمى كوردستاندا دهسهپينريت كه پيوسته ديوانى چاودپرى دارايى عيراق چاودپرى و بهدواداچوون بو داهاتهكانى نهو سالهى ههريم بكات، پيوسته ههريم داهاته فيدرالييهكانى ديارى بكات و هه موو مانگيك رادهستى وهزارهتى دارايى حكومهتى ناوهندى بكات، واته له سالى (2008) ههريم پابهند دهكريت كه داهاتى فه مانگه فيدرالييهكانى رادهستى بهغدا بكاتوه، نه مهش هاوكاته له گهل ده رچوونى ياساى ژماره (21) سالى (2008) ياساى پاريزگا ناريكخراوهكان له چوارچيوهى ههريمدا، له م ياسايهدا هيج پشكيك له داهاته فيدرالييهكان نادات به پاريزگان.

هه ر له م ياسايهدا بو يه كه م جار ديوانى چاودپرى دارايى عيراق رادهسپيردريت وردبينى بكات له داهاتهكانى ههريم له نيوانى سالانى (2004 بو 2007)، مهريجى تر كه تهواو تازويه له م ياسايهدا بهسهه ههريمى كوردستاندا سهپينراوه، برىتييه لهوه كه هه ر كات ههريم ناماده نهبوو داهاته فيدارالييهكانى رادهستى حكومهتى ناوهندى بكات، به نه ندازهى نهو داهاثانه له پشكى ههريم دهبردريت، بابتهتيكى تر كه تازويه باسى نهوه دهكات هه ر كات

داهاته كاني عيراق كه مي كرد، نهوا نهو پشكهش كه بو ههريمي كوردستان ديارى كراوه كه م دهكات.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2008)

المادة 17

أولاً- تقدم وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي النسب المخصصة لكل المحافظات الغير منتظمة بإقليم لموازنة عام 2008.

ثانياً - تحدد حصص المحافظات الغير منتظمة بإقليم بنسبة عدد سكانها بإجمالي النفقات المبينة في (الجدول/د- النفقات الحاكمة) الملحقة بهذا القانون التي تمثل مبلغاً مقداره (5799457000) ألف دينار (خمسة آلاف و سبعمائة وتسعة وتسعون مليار وأربعمائة وسبعة وخمسون مليون دينار) بعد استبعاد حصة إقليم كردستان البالغة (17%)

ثالثاً - تلتزم الوزارات بتخصيص النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية وفق النسب السكانية للمحافظات غير المرتبطة بإقليم، ومسك السجلات التي تشير إلى هذا الأنفاق بعد استبعاد النفقات السيادية وحصة إقليم كردستان الواردة في البند (خامساً) من هذه المادة.

رابعاً - تحدد حصة إقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من إجمالي النفقات المبينة في (الجدول /د-النفقات الحاكمة) الملحقة بهذا القانون التي تمثل مبلغاً مقداره (5799457000) ألف دينار (خمسة آلاف وسبعمائة وتسعة وتسعون مليار وأربعمائة وسبعة وخمسون مليون دينار) على أن لا يتم التصرف بهذه الحصة إلا بعد التشاور والتنسيق بين وزارة المالية والوزارة المعنية في إقليم كردستان.

خامساً - تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة ب (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية ، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ، أجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون ، أجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الأموال في الخارج ، أجور تدقيق شركة ارنست و يونغ ولجنة الخبراء الماليين ، المساهمة في كلفة إنتاج النفط الخام المصدر ، فوائد قروض البنك الدولي ، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة ، فوائد السندات على إطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص ، مبالغ الالتزامات العربية والدولية ، مبالغ تعويضات حرب الكويت ، مديونية البنك الإسلامي ، مستحقات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أجور تدقيق النفط مقابل الغذاء النفقات التشغيلية لمديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود ، التسوية النقدية للديون في الخارج.

سادساً - عند حصول زيادة أو انخفاض في إجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف أو

تخفيض نسبة (17%) سبعة عشر من المائة عن هذه الزيادة أو النقصان تناسبيا على موازنة إقليم كردستان مع مراعاة أحكام البند / خامسا من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية من مناقلة النفقات السيادية إلى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة أعلاه.

سابعا - لرئيس مجلس الوزراء الاتحادي إجراء اتفاق مع رئيس وزراء إقليم كردستان حول نفقات قوات حرس الإقليم بما ينسجم مع الدستور.

بيّنجه م: بودجهی سالی (2009)

له بودجهی سالی (2009) سهر له نوّی پشکی (17%) هه ریم به پروونی جیگیر کراوه، هاوشیوهی میزانیه ی سالی (2008) دیوانی چاودیری دارایی عیراق راسپی دراوه، چاودیری داها ته کانی هه ریم بکات، ههروه ها هه ریم پابه ند کراوه داها ته فیدرالییه کانی رادهستی حکومتی ناوهندی بکاته وه، به پیچه وانه وه نه گهر حکومتی هه ریم ئاماده نه بوو نه وه داها تانه رادهست بکات، هیئده ی بری نه وه داها تانه له پشکی هه ریم ده بردریت.

نه وه ی تازه یه له م یاسایه دا ئامازه ی به وه کردوه، که دوا ی به ریوه چوونی سه رژی میری گشتی له (2008/12/31) له ژیر روشنایی ده رئه نجامی نه وه سه رژی میریه، چا و به پشکی (17%) هه ریم دا ده خشینریتته وه.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم الكردستان في الموازنة (2009)

المادة 17

أولاً: تقدم وزارة المالية الاتحادية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الاتحادية النسب المخصصة لكل المحافظات غير المنتظمة في إقليم للموازنة العامة الاتحادية لسنة 2009.

ثانياً: تحدد حصص المحافظات غير المنتظمة في إقليم بنسبة عدد سكانها من إجمالي النفقات المبينة في (الجدول/د- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصه إقليم كردستان البالغة (17%)

ثالثاً: تلتزم الوزارات الاتحادية بتوزيع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية بعد استبعاد تخصيصات مركز الوزارة وفق النسب السكانية للمحافظات غير المنتظمة في إقليم إحصائياً بعد استبعاد النفقات السيادية وحصه إقليم كردستان الواردة في الفقرة (سابعا) من هذه المادة ومسك السجلات التي تشير إلى الإنفاق الفعلي لكل محافظة.

رابعاً : على ديوان الرقابة المالية الاتحادي تكليف الهيئات الرقابية التابعة له الموجودة في الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة التأكيد من تنفيذ الفقرة (ثالثاً) من هذه المادة عند إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند تنفيذها فعلياً.

خامساً : على المحافظات كافة التنسيق مع الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة للتأكد من تنفيذ الفقرة (ثالثاً) من هذه المادة بعد إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند التنفيذ الفعلي للموازنة.

سادساً : تحدد حصة إقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من إجمالي النفقات المبينة في (الجدول /د- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون على أن لا يتم التصرف بهذه الحصة إلا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المعنية في الحكومة الاتحادية والوزارة المعنية في إقليم كردستان.

سابعاً : تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة بـ مجلس النواب , رئاسة الجمهورية , مجلس الوزراء , وزارة الخارجية , وزارة الدفاع , أجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون , أجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الأموال في الخارج , أجور تدقيق شركة KPMG ولجنة الخبراء الماليين , المساهمة في كلفة إنتاج النفط الخام المصدر , فوائد القروض الأجنبية , فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة , فوائد السندات على إطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص , مبالغ الالتزامات العربية والدولية, مبالغ تعويضات حرب الكويت, مستحقات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , أجور تدقيق النفط مقابل الغذاء, نفقات مديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود, التسوية النقدية للديون في الخارج ,الفوائد المترتبة على إعادة هيكلية الديون الخارجية بموجب اتفاقية دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس , أجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا.

ثامناً : عند حصول زيادة أو انخفاض في إجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف أو تخفض حصة إقليم كردستان تناسبياً مع هذه الزيادة والنقصان على موازنة إقليم كردستان مع مراعاة أحكام الفقرة (سادساً) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجرى على النفقات السيادية من مناقلة النفقات السيادية الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة أعلاه.

تاسعاً : لرئيس مجلس الوزراء الاتحادي إجراء اتفاق مع رئيس وزراء إقليم كردستان حول نفقات (الرواتب والتسليح والتجهيز) لقوات حرس الإقليم بما ينسجم مع الدستور.

المادة عند إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند تنفيذها فعليا.
خامسا : على المحافظات كافة التنسيق مع الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة للتأكد من تنفيذ البند (ثالثا) من هذه المادة بعد إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند التنفيذ الفعلي للموازنة.

سادسا : تحدد حصة إقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من إجمالي النفقات المبينة في (الجدول/ د- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون على أن لا يتم التصرف بهذه الحصة إلا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المعنية في الحكومة الاتحادية والوزارة المعنية في إقليم كردستان.

سابعا : تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة بـ (مجلس النواب , رئاسة الجمهورية , مجلس الوزراء , وزارة الخارجية , وزارة الدفاع , أجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون , أجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الأموال في الخارج , أجور تدقيق شركة (KPMG) ولجنة الخبراء الماليين , المساهمة في كلفة إنتاج النفط الخام المصدر , فوائد القروض الأجنبية , فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة , فوائد السندات على إطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص , مبالغ الالتزامات العربية والدولية , مبالغ تعويضات حرب الكويت , نفقات مديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود , تسوية الديون في الخارج , فوائد المترتبة على إعادة هيكلة الديون الخارجية بموجب اتفاقية دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس , أجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا , المشاريع الوطنية ذات النفع العام المقررة في مجلس الوزراء ويصادق عليها مجلس النواب.
ثامنا : عند حصول زيادة أو انخفاض في إجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف أو تخفض حصة إقليم كردستان تناسبيا مع هذه الزيادة والنقصان على موازنة إقليم كردستان مع مراعاة أحكام البند (سادسا) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية من مناقلة النفقات السيادية إلى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة أعلاه.
تاسعا : على رئيس مجلس الوزراء الاتحادي الاتفاق مع رئيس إقليم كردستان حول نفقات (الرواتب والتسليح والتجهيز) لقوات حرس الإقليم بما ينسجم مع الدستور.

المادة 17

أولا : أ- يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان باحتساب وتحديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة في الإقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الإقليم بتحويلها إلى وزارة المالية الاتحادية شهريا.
ب- يتم تسوية المستحقات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات من (2004 ولغاية 2009) والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان.

ثانيا : عند عدم تسديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة إلى الخزينة العامة الاتحادية تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب الفقرة (أ) من البند (أولا) من هذه المادة بما يعادل الإيرادات المخطط لها في الموازنة العامة الاتحادية وتجري التسوية الحسابية لاحقا.

ثالثا : تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي يسببها الإقليم أو المحافظة نتيجة عدم سماحه باستخدام الفضاء الجوي لجمهورية العراق لأغراض شركات الهاتف النقال المجازة من الحكومة الاتحادية من حصة الإقليم أو المحافظة عند التمويل وتحديدًا من الإيرادات المستحصلة من إجازات ورسوم الهاتف النقال.

رابعا : يشرع قانون لتحديد الضرر الذي تسببه أية جهة نتيجة التصرف بالنفط الخام المستخرج لغرض التصدير والاستهلاك المحلي.

المادة 18

أولا : يعاد النظر في حصة إقليم كردستان في الموازنة العامة الاتحادية لسنة/2010 وما بعدها في ضوء نتائج الإحصاء والتعداد السكاني لسنة/2010 وعلى أن يتم في ضوءه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الإقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة/2010 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.

ثانيا :على الحكومة الاتحادية إجراء إحصاء وتعداد سكاني في جميع أنحاء العراق في مدة لا تتجاوز 2010/12/31.

حهوتهم: له بودجهى سالى (2011)

له م ميزانيه شدا پشكى (17%) هه ريمى كوردستان جيگير كراوه ته وه، ويراى كوى مهرجه كانى تر، سهر له نوئى له مادده (16) ده لئيت: چاو به پشكى هه ريمى كوردستاندا ده خشينريته وه له بهر رؤشنايى سهر ژميرى گشتى سالى (2011)، خاليكى تر ناماژه به وه ده كات كه حكومهتى عيراق ئاماده يه موجه و پيداويستى هيژى پيشمه رگه دابين بكات به مهرجيك حكومهتى هه ريم و حكومهتى ناوه ندى ريككبه كون له م باره يه وه، ئه م خاله به به رده وامى له ياساكانى بودجهى سالى (2007)، به دواوه جيگير كراوه، به لام هيچ كات ئه و ريككه وتنه له نيوان حكومهتى هه ريم و حكومهتى ناوه ندى نه كراوه كه ياساكانى بودجه كردوويانه به مهرجى دابين كردنى موجه و پيداويستى هيژى پيشمه رگه له لايهن حكومهتى عيراقه وه وه ك به شيك له دامه زراوه ي به رگرى عيراق، هوكارى ئه م ريكنه كه وتنه ش ئه گهر به شيكى په يوه ندى به حكومهتى عيراقه وه هه بيت، ئه وا به شه كه ي ترى په يوه ندى به پارتى و يه كيتيه وه هه يه، كه خوازيار نه بوون موجه و پيداويستى

هيزى پيشمه رگه بكه ويته دهستى حكومهتى عيراق، چونكه لاين روون بووه، له دوخيكي بهم جوړه دا كوونتروليان له سهر هيزى پيشمه رگه نامينييت، ناتوانن به ناروه زوى خويان فهرانيان پي بكن و بو بهر ژه وهندى حزبي خويان به كاربان بهينن.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2011) المادة 14.

اولا:

تحدد حصص المحافظات غير المنتظمة في إقليم بنسبة عدد سكانها من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول د- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة اقليم كردستان البالغة (17%)

ثانيا:

تحدد حصة اقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول د- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون على ان لا يتم التصرف بهذه الحصة الا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المعنية في الحكومة الاتحادية والوزارة المعنية في اقليم كردستان.

ثالثا:

تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لاقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة ب (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع ، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون ، اجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الاموال في الخارج، اجور تدقيق شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين ، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر بما فيها عقود الشركات الاجنبية المنفذة لاقليم كردستان ، فوائد القروض الاجنبية ، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة ، فوائد السندات على اطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص ، مبالغ المساهمات العربية والدولية، مبالغ تعويضات حرب الكويت ، نفقات مديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود ، تسوية الديون في الخارج ، الفوائد المترتبة على اعادة هيكلة الديون الخارجية بموجب اتفاقية دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس ، اجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا، اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس والمشاريع الاستثمارية للشركات النفطية الاجنبية.

رابعا:

عند حصول زيادة او انخفاض في اجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف او تخفض حصة اقليم كردستان تناسبيا مع هذه الزيادة والنقصان على موازنة اقليم كردستان مع مراعاة احكام البند (ثانيا) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات

السيادية من مناقلة النفقات السيادية الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه.
خامسا:

على رئيس مجلس الوزراء الاتحادي الاتفاق مع رئيس اقليم كردستان حول نفقات (الرواتب والتسليح والتجهيز) لقوات حرس الاقليم بما ينسجم مع الدستور ودفع سلف يتفق عليها لتغطية ذلك لحين صدور قانون ينظم الاستحقاقات وتسديدها.
سادسا:

على وزارتي المالية والتخطيط الاتحادية تقديم جدول بالنسب المخصصة لكل محافظة غير منتظمة في اقليم من تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية/2011.
سابعاً:

تلتزم الوزارات الاتحادية بتوزيع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية بعد استبعاد تخصيصات مركز الوزارة الاتحادية وفق النسب السكانية للمحافظة غير المنتظمة في إقليم بعد استبعاد النفقات السيادية وحصّة إقليم كردستان الواردة في الفقرة (ثالثاً) من هذه المادة ومسك السجلات التي تشير إلى الإنفاق الفعلي لكل محافظة ، ولا يطلق الصرف للوزارات الاتحادية والدوائر غير المرتبطة بوزارة للشهر الذي بعد الذي يليه إلا بعد تقديم ميزان المراجعة للشهر السابق على مستوى المحافظة والوزارة وإعلام مجلس النواب - اللجنة المالية.

ثامناً:

على ديوان الرقابة المالية الاتحادي تكليف الهيئات الرقابية التابعة له الموجودة في الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة التأكيد من تنفيذ الفقرة (سابعاً) من هذه المادة عند إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند تنفيذها فعلياً.
تاسعاً:

على المحافظات كافة التنسيق مع الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة للتأكد من تنفيذ الفقرة (سابعاً) من هذه المادة بعد إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند التنفيذ الفعلي للموازنة.
المادة 15-

اولاً:

أ. يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان باحتساب وتحديد الايرادات الاتحادية المستحصلة في الاقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الاقليم بتحويلها الى وزارة المالية الاتحادية شهرياً.

ب - يتم تسوية المستحقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات من (2004 ولغاية 2010) والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان في موعد اقصاه 15 / 2011 / 10.

ثانياً:

عند عدم تسديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة الاتحادية تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب الفقرة (أ) من البند (اولا) من هذه المادة بما يعادل الإيرادات المخطط لها في الموازنة الاتحادية وتجري التسوية الحسابية لاحقا.

ثالثا:

تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي يسببها الاقليم او المحافظة نتيجة عدم سماحه باستخدام الفضاء الجوي لجمهورية العراق لاغراض شركات الهاتف النقال المجازة من الحكومة الاتحادية من حصة الاقليم او المحافظة عند التمويل وتحديدًا من الإيرادات المستحصلة من اجازات ورسوم الهاتف النقال.

المادة-16-

يعاد النظر في حصة اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة /2011 وما بعدها في ضوء نتائج الاحصاء والتعداد السكاني لسنة/2011 وعلى ان يتم في ضوئه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الاقليم او المحافظة غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة/ 2012 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.

المادة 17-

تقيد جميع إيرادات الدوائر الممولة مركزيا ايرادا نهائيا للخزينة العامة الاتحادية للدولة ويتم اظهارها في موازين المراجعة.

المادة 18-

تحول جميع إيرادات هيئة الاتصالات والاعلام الى حساب الخزينة الاتحادية للدولة وتتولى وزارة المالية الاتحادية تخصيص موازنة للهيئة من الواردات التي تستلمها.

ههشتم: له بودجهى سالى (2012)

ليړهشدا پشكى ههريم بههه مان مهرجه كانى پيشتربه (17%) جيگير كراوه، سه بارهت به مووچهى پيشمه رگه و پيداويستيه كانى برگه پينجه مى مادده (13) ناماژهى بوئه وه كردووه، كه حكومهتى عيراق نامادهيه مووچه و خه رجى پيشمه رگه وه ك به شيك له سوپاى عيراق دابين بكات، دواى ريككه وتى حكومهتى ههريمى و ناوهند له م بارهيه وه.

حصة و الشروط المتعلقة باقليم الكردستان في الموازنة (2012)

المادة-13- أولا: تحدد حصص المحافظات غير المنتظمة في إقليم بنسبة عدد سكانها من

اجمالي النفقات المبينة في (الجدول /هـ النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة اقليم كردستان البالغة (17%)

ثانيا: تحدد حصة اقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول /هـ - النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون على ان لا يتم التصرف بهذه الحصة الا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارة المعنية في الحكومة الاتحادية والوزارة المعنية في اقليم كردستان . على ان يكون صرف تخصيصات (نفقات استيراد الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية) و (نفقات استيراد الطاقة الكهربائية) من جدول النفقات الحاكمة مباشرة دون الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الوزارة الاتحادية والوزارة المعنية في الاقليم.

ثالثا: تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية و نفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لاقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة بـ (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع ، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون ، اجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الاموال في الخارج، اجور تدقيق شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين ، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر بما فيها عقود الشركات الاجنبية المنفذة لأقليم كردستان (وحسب الاتفاق المبرم بين وزير النفط الاتحادي ووزير الثروات الطبيعية في الاقليم بكامل بنوده)، فوائد قروض البنك الدولي وفوائد قروض صندوق النقد الدولي وفوائد على القروض الاجنبية الاخرى، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة ، فوائد السندات على اطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص ،مبالغ المساهمات العربية والدولية ، مبالغ تعويضات حرب الكويت ، نفقات مديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود ، تسوية الديون في الخارج ،الفوائد المترتبة على اعادة هيكلية الديون الخارجية بموجب اتفاقية دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس ، اجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا ، اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، المشاريع الاستثمارية للشركات النفطية الاجنبية، الفوائد المترتبة عن اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، تسديد قيمة اصدارات حوالات الخزينة القديمة، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج و نفقات التمويل المشترك ومشاريع الموائى والسدود ومنظومة السكك الحديد المرتبطة بالشبكة الدولية وادارة الاجواء.

رابعا: عند حصول زيادة او انخفاض في اجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف او تخفض حصة اقليم كردستان تناسبيا" مع هذه الزيادة والنقصان على موازنة اقليم كردستان مع مراعاة احكام البند (ثانيا) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية من مناقلة النفقات السيادية الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه.

خامسا: تدفع سلف بعد الاتفاق بين مجلس الوزراء الاتحادي ومجلس وزراء اقليم كردستان

حول نفقات (الرواتب،التسليح والتجهيز) لقوات حرس الاقليم (البيشمركة) بما ينسجم مع الدستور لحين صدور قانون ينظم الاستحقاقات وتسديدها.
سادسا: على وزارتي المالية والتخطيط الاتحادية تقديم جدول بالنسب المخصصة لكل محافظة غير منتظمة في اقليم من تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2012/.

سابعا: تلتزم الوزارات الاتحادية بتوزيع النفقات العامة بعد استبعاد تخصيصات مركز الوزارة الاتحادية والادارات المركزية التابعة لها والمشاريع الاستراتيجية التي تستفيد منها اكثر من محافظة والنفقات السيادية وحصة اقليم كردستان الواردة في البند (ثالثا) من هذه المادة ، وفق النسب السكانية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم ومسك السجلات التي تشير الى الانفاق الفعلي لكل محافظة واعلام مجلس النواب.
ثامنا: على ديوان الرقابة المالية الاتحادي تكليف الهيئات الرقابية التابعة له الموجودة في الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة التاكيد من تنفيذ البند (سابعا) من هذه المادة عند اقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند تنفيذها فعليا.
تاسعا: على المحافظات كافة التنسيق مع الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة للتأكد من تنفيذ البند (سابعا) من هذه المادة بعد اقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها وعند التنفيذ الفعلي للموازنة.
المادة -14-أولاً:

أ. يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان باحتساب وتحديد الايرادات الاتحادية المستحصلة في الاقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الاقليم بتحويلها الى وزارة المالية الاتحادية شهريا.
ب. يتم تسوية المستحقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات من (2004 و لغاية 2011) والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان في موعد اقضاه 2012/10/15.
ثانياً: عند عدم تسديد الايرادات الاتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة الاتحادية تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب الفقرة (أ) من البند (اولاً) من هذه المادة بما يعادل الايرادات المخطط لها في الموازنة الاتحادية وتجري التسوية الحسابية لاحقا.

ثالثاً: تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي يسببها الاقليم او المحافظة نتيجة عدم سماحه باستخدام الفضاء الجوي أو عدم سماحه مد كابلات أرضية لخدمة الاتصالات والانترنيت الاتحادية أو العالمية في جمهورية العراق لأغراض شركات الهاتف النقال وشركات خدمات الانترنيت المجازة من الحكومة الاتحادية من حصة الاقليم او المحافظة عند التمويل وتحديدًا من الايرادات المستحصلة من اجازات ورسوم الهاتف النقال.
رابعاً: تقوم وزارة المالية الاتحادية بتسجيل قيمة مبالغ النفط والغاز المنتج من الاقليم او المحافظة المنتجة للنفط والغاز وتسويتها.

المادة -15- يعاد النظر في حصة اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2012 وما بعدها في ضوء نتائج الاحصاء والتعداد السكاني لسنة 2012 ، على ان يتم في ضوءه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الاقليم او المحافظة غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2013 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.

نؤيه م: له بودجهى سالى (2013)

له م ياسايه شدا وهك ميزانيه كاني پيش خوئ پشكى هه ريم به (17%) ديارى كراوه. وپراى جه ختكر دنه وه له هه موو مهرجه كاني پيشوتر بو ناردنى پشكى هه ريم. له م ياسايه دا پروونتر باسى بابه تى نهوت و گازى به ره مهاتوو دهكات له پاريزگا و هه ريمه كان. له برگه ي چواره مى مادده ي (10) به پروونى ئاماژهى بو ئه وه كردوو كه وهزاره تى دارايى حكومه تى عيراق له پشكى هه ريم و پاريزگاكان ده بري ت. له كاتي كدا ئه م هه ريم و پاريزگايانه ئاماده نه بن نهوت و گازه كه يان راده ستى حكومه تى ناوه ندى بكه ن. ئه وه ي تازه يه له م بابه ته هه ر له م برگه يه دا ئاماژه به وه دهكات هه ر كات گرفتيك يان له يه ك تينه گه يشتنيكى په يوه ست به م بابه ته دروست بوو. دادگاى فيدرالى لايه نى يه كلاكه ره وه و بريارده ر ده بيت.

حصة و الشروط المتعلقة باقليم الكردستان في الموازنة (2013)

المادة 9.

اولا : تراعى حصص المحافظات غير المنتظمة باقليم بنسبة عدد سكانها من اجمالى النفقات المبينة في (الجدول هـ/ النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة اقليم كردستان البالغة 17% .

ثانيا : تحدد حصة اقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من اجمالى النفقات المبينة في (الجدول هـ- النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون من قبل وزارة المالية الاتحادية.

ثالثا: تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لاقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة بـ (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع ، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون ، اجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الاموال في الخارج، اجور تدقيق شركة التدقيق

الدولية ولجنة الخبراء الماليين ، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر ، عقود الشركات الاجنبية المنفذة لأقليم كردستان (في ضوء محضر الاتفاق بين ممثلي الحكومة الاتحادية وممثلي حكومة اقليم كردستان حول انتاج وتصدير النفط الخام في الاقليم المذكور بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 333 لسنة / 2012) فوائد قروض البنك الدولي وفوائد قروض صندوق النقد الدولي وفوائد على القروض الاجنبية الاخرى، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة ، فوائد السندات على اطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص ، مبالغ المساهمات العربية والدولية ، مبالغ تعويضات حرب الكويت ، نفقات مديريةية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود وجهاز الامن الوطني، تسوية الديون في الخارج ، اجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا ، اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، المشاريع الاستثمارية للشركات النفطية الاجنبية، الفوائد المترتبة عن اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، تسديد قيمة اصدارات حوالات الخزينة القديمة، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج ونفقات التمويل المشترك ومشاريع الموائى والسدود ومنظومة السكك الحديد المرتبطة بالشبكة الدولية وادارة الاجواء وتسوية ديون الخطوط الجوية الكويتية واقساط قروض صندوق النقد الدولي ومستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية اعادة هيكلية مديونية العراق.

رابعا: عند حصول زيادة او انخفاض في اجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف او تخفض حصة اقليم كردستان تناسبيا" مع هذه الزيادة أو النقصان مع مراعاة احكام البندين (ثانيا و ثالثا) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية والحاكمة من مناقلة تخصيصاتها الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه. وعلى وزارة المالية الاتحادية اجراء التسوية باحتساب حصة اقليم كردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة والتي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

خامسا : تدفع سلف بعد الاتفاق بين مجلس الوزراء الاتحادي ومجلس وزراء اقليم كردستان حول نفقات (الرواتب / التسليح والتجهيز) لقوات حرس الاقليم (البيشمركة) بما ينسجم مع الدستور لحين صدور قانون ينظم الاستحقاقات وتسديدها. المادة 10-

اولا" : أ - يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان باحتساب وتحديد الايرادات الاتحادية المستحصلة في الاقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الاقليم بتحويلها الى وزارة المالية الاتحادية شهريا. ب - يتم تسوية المستحقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات من (2004 ولغاية 2012) والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان في موعد اقصاه 2013/10/15.

ثانيا: عند عدم قيام الأقليم بتسديد الإيرادات الأتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة الأتحادية تقوم وزارة المالية الأتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب الفقرة (أ) من البند (اولاً) من هذه المادة بما يعادل الإيرادات المخطط لها في الموازنة الأتحادية وتجري التسوية الحسابية لاحقاً.

ثالثا : تقوم وزارة المالية الأتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي تسببها حكومة الأقليم او المحافظة نتيجة عدم سماحها باستخدام الفضاء الجوي أو عدم سماحها بمد كابلات أرضية لخدمة الاتصالات والانترنت الأتحادية أو العالمية في جمهورية العراق لأغراض شركات الهاتف النقال وشركات خدمات الانترنت المجازة من الحكومة الأتحادية من حصة الأقليم او المحافظة عند التمويل وتحديدًا من الإيرادات المستحصلة من اجازات ورسوم الهاتف النقال. وتقوم وزارة الاتصالات الأتحادية بتحديد الضرر وعرضه على مجلس الوزراء الأتحادي لاتخاذ القرار بشأنه وفي حالة اعتراض حكومة الأقليم او المحافظة على قرار مجلس الوزراء الأتحادي يحال النزاع الى المحكمة الأتحادية للبت فيه .

رابعا : تقوم وزارة المالية الأتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي يسببها الأقليم او المحافظة المنتجة عند عدم تسليم النفط والغاز المنتج لوزارة النفط الأتحادية لغرض التصدير ويستقطع مبلغ الضرر من تخصيصات الأقليم او المحافظة المنتجة في الموازنة الأتحادية لعام 2013 وتقوم وزارة النفط الأتحادية بتحديد الضرر وعرضه على مجلس الوزراء الأتحادي لاتخاذ القرار بشأنه وفي حالة اعتراض حكومة الأقليم او المحافظة على قرار مجلس الوزراء الأتحادي يحال النزاع الى المحكمة الأتحادية للبت فيه.

خامسا : تقوم وزارة المالية الأتحادية باستقطاع مبالغ الضرر الذي يسببه الأقليم او المحافظة نتيجة عدم سماحهم بمد خطوط الطاقة الكهربائية وتقوم وزارة الكهرباء الأتحادية بتحديد الضرر وعرضه على مجلس الوزراء الأتحادي لاتخاذ القرار بشأنه وفي حالة اعتراض حكومة الأقليم او المحافظة على قرار مجلس الوزراء الأتحادي يحال النزاع الى المحكمة الأتحادية للبت فيه.

المادة -11-

يعاد النظر في حصة اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الأتحادية لسنة /2013 وما بعدها في ضوء نتائج الاحصاء والتعداد السكاني لسنة/2013 وعلى ان يتم في ضوئه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الأقليم او المحافظة غير المنتظمة بإقليم في الموازنة العامة الأتحادية لسنة/ 2014 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الأتحادي لتسويته.

دهيم: له پرۆژه بودجهى سالى (2014).

له م پرۆژه بودجهيه شدا پشكى ههريم به (17%) ديارى كراوه، هه مان ئه و خالانهى له ياساكانى پيشوتر كراون به مهرج به مه به ستي ناردنى پشكى ههريم سه رله نووى ليره ش كرانه ته وه به مه رج، بيئه وهى يه كي ك له م مه رجانه زياد بكرىت، يان مه رجي ك كه م بكرىت.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في مشروع القانون الموازنة (2014)

المادة 9-

اولا:

تراعى حصص المحافظات غير المنتظمة في اقليم بنسبة عدد سكانها من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول /ه النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصه اقليم كردستان البالغة (17%)

ثانيا: تحدد حصه اقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر بالمئة من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول /ه النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون من قبل وزارة المالية الاتحادية.

ثالثا:

تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية والنفقات الرأسمالية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لاقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة ب (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية ، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون، اجور تدقيق ومتابعة وملاحقة الاموال في الخارج ، اجور تدقيق شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين ، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر، فوائد قروض البنك الدولي وفوائد قروض صندوق النقد الدولي وفوائد على القروض الاجنبية الاخرى ، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة، فوائد السندات على اطفال، الديون الخارجية للقطاع الخاص، مبالغ المساهمات العربية والدولية، مبالغ تعويضات حرب الكويت، نفقات مديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود ومجلس الامن الوطني، تسوية الديون في الخارج ، اجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا، اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس ، الفوائد المترتبة عن اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس ، تسديد قيمة اصدارات حوالات الخزينة القديمة، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج ونفقات التمويل المشترك ومشاريع الموانئ والسدود ومشاريع السكك الحديدية وادارة الاجواء واقساط

قروض صندوق النقد الدولي واقساط قروض البنك الدولي ومستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية اعادة هيكلية مديونية العراق).

رابعاً:

عند حصول زيادة او انخفاض في اجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف او تخفض حصة اقليم كردستان تناسباً مع هذه الزيادة او النقصان مع مراعاة احكام البندين (ثانياً و ثالثاً) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجرى على النفقات السيادية والحاكمة من مناقلة تخصيصاتها الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه وعلى وزارة المالية الاتحادية اجراء التسوية باحتساب حصة اقليم كردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة والتي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادية.

خامساً:

تدفع سلف بعد الاتفاق بين مجلس الوزراء الاتحادي ومجلس وزراء اقليم كردستان حول نفقات (الرواتب / التسليح والتجهيز) لقوات حرس الاقليم (البيشمركة) بما ينسجم مع الدستور لحين صدور قانون ينظم الاستحقاقات وتسديدها.

المادة 10-

اولاً:

أ – يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادية بالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان باحتساب وتحديد الايرادات الاتحادية المستحصلة في الاقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الاقليم بتحويلها الى وزارة المالية الاتحادية شهرياً.

ب – تتم تسوية المستحقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات من (2004 ولغاية 2013) والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادية بالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان في موعد اقصاه 2014/10/15.

ثانياً:

عند عدم قيام الاقليم بتسديد الايرادات الاتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة الاتحادية تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب الفقرة (أ) من البند (اولاً) من هذه المادة بما يعادل الايرادات المخطط لها في الموازنة الاتحادية وتجرى التسوية الحسابية لاحقاً.

ثالثاً:

تلتزم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي تسببها حكومة الاقليم او المحافظة نتيجة عدم سماحها باستخدام الفضاء الجوي او عدم سماحها بمد كابلات ارضية لخدمة الاتصالات والانترنت الاتحادية او العالمية في جمهورية العراق لاغراض شركات الهاتف النقال وشركات خدمات الانترنت المجازة من الحكومة الاتحادية من حصة الاقليم او المحافظة عند التمويل وتحديدًا من ايرادات المستحصلة من اجازات ورسوم الهاتف النقال وتقوم وزارة الاتصالات الاتحادية بتحديد الضرر وعرضه على مجلس الوزراء الاتحادي لاتخاذ القرار بشأنه.

رابعاً:

تلتزم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي يسببها الاقليم او المحافظة المنتجة عند عدم تسليم النفط والغاز المنتج الى وزارة النفط الاتحادية لغرض التصدير ويستقطع مبلغ الضرر من تخصيصات الاقليم او المحافظة المنتجة في الموازنة الاتحادية لعام 2014/ وتقوم وزارة النفط الاتحادية بتحديد الضرر وعرضه على مجلس الوزراء الاتحادي لاتخاذ القرار بشأنه.

خامساً:

تلتزم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر الذي يسببه الاقليم او المحافظة نتيجة عدم سماحهم بمد خطوط الطاقة الكهربائية وتقوم وزارة الكهرباء الاتحادية بتحديد الضرر وعرضه على مجلس الوزراء الاتحادي لاتخاذ القرار بشأنه.

المادة 11-

يعاد النظر في حصة اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2014 وما بعدها في ضوء نتائج الاحصاء والتعداد السكاني لسنة 2014 وعلى ان يتم في ضوئه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الاقليم او المحافظة غير المنتظمة في اقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2015 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.

يازدهيه م: له بودجهى سالى (2015)

له م ياسايه شدا پشكى ههريم و 5ك خوى ماو 5ته و 5 و 5ستكارى نه كراو 5. نه و 5ى 5ستكارى كراو 5 و جياوازه له ميزانيه كاني پيشوتر. 5ستكارى چه ند مه رجيك كراو 5 و سه ره نوئى به شيوازيكى تر دارشتنه و 5يان بو كراو 5.

له برگه ي پينجه مي ماده 5 (10) ناماژه به دياريكردنى پشكى هيژه كاني پيشمه رگه 5كات، له و بر 5ى بو هيژى وشكاني سوپاى عيراق ته رخا ن كراو 5. دياريكردنى پشكى هيژه كاني پيشمه رگه ش له سه ر بنه ماي ژمار 5ى دانيشتوان 5ه بيت، له ميزانيه كاني تر دياريكردنى پشكى هيژه كاني پيشمه رگه ي په يو 5ست 5ه كرد به ريكه و تنى نيوان حكومه تى هه ري مي كوردستان و حكومه تى عيراق، به لام له ياساى بودجه ي سالى (2015) مه رجى ئه م ريكه و تنه ي لابر دوو 5، ته نيا مه رجى ژمار 5ى دانيشتوانى داناو 5 و 5ه لئيت: دابينكردنى پشكى هيژه كاني پيشمه رگه له سه ر بنه ماي ژمار 5ى دانيشتوان 5ه بيت.

مه رجيكى تر كه ته واو تازيه و له م ميزانيه دا باسكراو 5 و له ميزانيه كاني پيش خويدا نيه، نه و 5يه كه كاتي ك هه ر يه كه له حكومه تى هه ري م و يان حكومه تى ناو 5ند پابه ندييه نه وتى و داريه كاني سه رشانيان جي به جي نه كرد، نه وا لايه نه كه ي تر 5ه تواني ت پابه ندييه كاني جي به جي نه كات، و اتا نه گه ر حكومه تى ناو 5ند پابه ند نه بوو به نار دنى پشكى (17%) هه ري م، له به رامبه ردا هه ري م 5ه تواني ت، داها ته فيدار ليه كان راد 5ستى به غذا نه كات.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2015)

المادة – 10-

أولاً:- تحدد حصه اقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول/ هـ . النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون وتدفع من قبل وزارة المالية الاتحادية.

ثانيا-

تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة لإقليم كردستان من مجموع الانفاق الفعلي (النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية) للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة ب (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية ، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ، المحكمة الاتحادية، المفوضية العليا للانتخابات، هيئة المساءلة والعدالة، هيئة دعاوى الملكية، مكتب المفتش العام لدعاوى الملكية، هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، المفوضية العليا لحقوق الانسان، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون، اجور تدقيق شركة التدقيق الدولية ، ولجنة

الخبراء الماليين، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر، فوائد قروض البنك الدولي، فوائد قروض صندوق النقد الدولي، فوائد على القروض الاجنبية الاخرى، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة، فوائد السندات على اطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص، مبالغ المساهمات العربية والدولية، نفقات مديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود ومشاريع المنافذ الحدودية ، مجلس الامن الوطني ، تسوية الديون في الخارج، اجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا، اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، الفوائد المترتبة على اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس ، تسديد قيمة اصدارات حوالات الخزينة القديمة، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج، التمويل المشترك ، مشاريع الموانئ ، مشاريع السكك الحديدية ، مشاريع السدود، مشاريع ادارة الاجواء ، أقساط قروض صندوق النقد الدولي ، اقساط قروض البنك الدولي ومستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية اعادة هيكلية مديونية العراق.

ثالثا:- تراعى حصص المحافظات غير المنتظمة في اقليم بنسبة عدد سكانها من اجمالي النفقات المبينة في (الجدول/ د النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة اقليم كردستان البالغة(17%)

رابعا:- عند حصول زيادة او انخفاض في اجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف او تخفض حصة اقليم كردستان تناسبيا مع هذه الزيادة او النقصان مع مراعاة احكام البندين (ثانيا وثالثا) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية والحاكمة من مناقلة تخصيصاتها الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه وعلى وزارة المالية الاتحادية اجراء التسوية باحتساب حصة اقليم كردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة التي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

خامسا:- تخصيص نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي الى قوات البيشمركة حسب النسب السكانية باعتبارها جزءا من المنظومة الامنية العراقية.
المادة - 11-

اولا:- أ- يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية لاقليم كردستان باحتساب وتحديد الايرادات الاتحادية المستحصلة في الاقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الاقليم بتحويلها الى وزارة المالية الاتحادية شهريا.

ب- تتم تسوية المستحقات بين الاقليم والحكومة الاتحادية للسنوات 2004 ولغاية 2014 والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية للاقليم.

ثانيا:- عند عدم قيام الاقليم بتسديد الايرادات الاتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة الاتحادية تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب البند (اولا) من

هذه المادة بما يعادل الإيرادات المخطط لها في الموازنة الاتحادية وتجري التسوية الحسابية لاحقاً.

ثالثاً:- في حالة عدم ايفاء اي طرف (الحكومة الاتحادية - حكومة اقليم كردستان) بالتزاماته النفطية او المالية المتفق عليها في هذه الموازنة يكون الطرف الاخر غير ملزم بالايفاء ايضاً بالتزاماته نفطية كانت او مالية.

المادة - 12-

يعاد النظر في حصة اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2015/ وما بعدها في ضوء نتائج الاحصاء والتعداد السكاني لسنة 2015/ وعلى ان يتم في ضوئه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الاقليم او المحافظة غير المنتظمة في إقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة / 2016 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.

دوازدەهەم: له بودجەى سالى (2016)

هاوشیوهی میزانیهکانی پیش خۆی، ئەم یاسایهش پشکی هەریمی به (17%) دیاری کردوو، هەمان مەرگی یاسای بودجەى سالى (2015)، دووبارە کردۆتهوه، به مەبهستی ناردنی پشکی هەریمی کوردستان، هیچ کام له مەرجهکان گۆرانکاری تیدا نهکراوه.

حصة و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2016)

المادة -9- اولاً: تحدد حصة اقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من اجمالي النفقات الفعلية المبينة في (الجدول / د النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون وتدفع من قبل وزارة المالية الاتحادية وبموافقة رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة لإقليم كردستان من مجموع الانفاق الفعلي (النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية) للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة ب (مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، المحكمة الاتحادية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما فيها نفقات انتخابات مجالس المحافظات، هيئة المساءلة والعدالة، هيئة دعاوي الملكية، مكتب المفتش العام لدعاوي الملكية، الهيئة العراقية للمصادر المشعة، جهاز المخابرات الوطني العراقي، مكتب المفتش العام لجهاز المخابرات الوطني العراقي وهيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، المفوضية العليا لحقوق الانسان، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون، اجور تدقيق شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين المساهمة في

كلفة انتاج النفط الخام المصدر، فوائد قروض البنك الدولي، فوائد قروض صندوق النقد الدولي، فوائد على القروض الاجنبية الاخرى بما فيها القرض الياباني، فوائد على حوالات الخزينة العامة القديمة، فوائد السندات على اطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص، مبالغ المساهمات العربية والدولية، نفقات مديرية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود ومشاريع المنافذ الحدودية ومديرية الجنسية والحدود، مجلس الامن الوطني، تسوية الديون في الخارج، اجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا، اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، الفوائد المترتبة عن اقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، تسديد قيمة اصدارات حوالات الخزينة القديمة، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج، التمويل المشترك، مشاريع الموانئ، مشاريع السكك الحديدية، مشاريع السدود، مشاريع ادارة الاجواء، الفوائد على مستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية اعادة هيكلة مديونية العراق، الفوائد على حوالات الخزينة والقروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 314 و50 لسنة 2014، الفوائد على حوالات خصم الاحتياط القانوني للمصارف الحكومية لتمويل عجز موازنة عام 2015، الفوائد على القروض والحوالات الممنوحة من قبل المصرف العراقي للتجارة لتمويل عجز الموازنة لعام 2015، والفوائد على حوالات الخزينة الممنوحة من قبل المصارف الحكومية لتمويل عجز الموازنة لعام 2015، الفوائد على حوالات الخزينة لغرض تمويل شركات النفط الاجنبية من المصارف الحكومية، الفوائد على حوالات الخزينة للمزادات، الفوائد على قروض المصارف لتمويل شركات التمويل الذاتي، مستحقات لجنة الاغاثة والمعونة للنازحين، تسديد اصدارات حوالات الاحتياط القانوني وتسديد اصدارات حوالات المزادات وفوائد على السندات الوطنية للجمهور وفوائد على السندات الخارجية، اقساط JPIC وتسديد اقساط القروض الاجنبية الايطالي/ البنك الاسلامي قروض صندوق النقد الدولي، اقساط قروض البنك الدولي ومستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية اعادة هيكلة مديونية العراق.

ثالثا:- تراعى حصص المحافظات غير المنتظمة في اقليم بنسبة عدد سكانها من اجمالي النفقات الفعلية المبينة في (الجدول / د النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة اقليم كردستان البالغة (17%)

رابعا:- عند حصول زيادة او انخفاض في اجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف او تخفض حصة اقليم كردستان تناسبيا مع هذه الزيادة أو النقصان مع مراعاة احكام البندين (ثانيا وثالثا) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية والحاكمة من مناقلة تخصيصاتها الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه وعلى وزارة المالية الاتحادية اجراء التسوية باحتساب حصة اقليم كوردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة التي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

خامسا:- تخصيص نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي الى قوات البيشمركة حسب النسب السكانية باعتبارها جزءا من المنظومة الامنية العراقية.

المادة -10- اولاً:

أ- يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان باحتساب وتحديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة في الاقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الاقليم بتحويلها الى وزارة المالية الاتحادية شهريا.

ب- تتم تسوية المستحقات بين الاقليم والحكومة الاتحادية للسنوات 2004 ولغاية 2015 والسنوات اللاحقة لها بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية للإقليم (وأعتماد تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم 5445 في 2014/3/26).

ثانيا: عند عدم قيام الاقليم بتسديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة الاتحادية تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب البند (اولا) من هذه المادة بما يعادل الإيرادات المخطط لها في الموازنة الاتحادية وتجري التسوية الحسابية لاحقا.

ثالثا: في حالة عدم ايفاء اي طرف (الحكومة الاتحادية، حكومة اقليم كردستان) بالتزاماته النفطية او المالية المتفق عليها في هذه الموازنة يكون الطرف الاخر غير ملزم بالايفاء ايضا بالتزاماته نفطية كانت او مالية.

المادة -11- يعاد النظر في حصة اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة/ 2016 وما بعدها في ضوء نتائج الاحصاء والتعداد السكاني لسنة/2016 وعلى ان يتم في ضوئه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الاقليم او المحافظة غير المنتظمة في إقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة/ 2017 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.

سياردهيه م: له بودجهى سالى (2017)

ئهگەر چى له ياساى بودجهى سالى (2017) پشكى تهرخانكراو بو ههريم له ميزانيهى عيراق هيج گورانكاريهكى تيدا نهكراوه. بهلام مهرجهكانى ناردنى پشكى ههريم گورانكارى جه وههريان تيدا كراوه. بهشيك لهو مهرجانهى كه له ياساكانى بودجهى پيشوتر ههبوون گورانكاريان تيدا كراوه. چهند مهرجيكى تازەش زياد كراون.

سه‌بار هت به مووچه و پیداو یستییه‌کانی هیژی پیشمه‌رگه، ئەم بابەتە لە ساڵی (2007) ۵۰ خراوەتە ناو یاسای بودجە‌ی عیراقەو، سەرەتا ریککەوتنی نیوان هەر دوو حکومەتی هەریم و ناوەند کرابوو بە مەرج بۆ ناردنی پشکی هیژی پیشمه‌رگه، دواتر و لە یاسای بودجە‌ی ساڵی (2015) مەرجی ریککەوتن لابرا، مەرجی ژمارە‌ی دانیشتون جیگە‌ی گرتوو، بە‌لام لەم یاسایەدا واتا یاسای بودجە‌ی ساڵی (2017) مەرجی ژمارە‌ی دانیشتونیشی لابردوو، دە‌لیت: پشکی پیشمه‌رگه لە ناویدا مووچه‌گە‌یان دیاری دە‌کریت لەو برە‌ی بۆ سوپای عیراق دیاری دە‌کریت، ئەمەش بە هەماهەنگی لە‌گە‌ڵ فەرماندە‌ی گشتی هیژە چە‌کدارە‌کان و ۵۰زارە‌تی پیشمه‌رگه.

سه‌بار هت بە بابەتی نهوت، لە ساڵی (2010) ۵۰ یاسا‌کانی بودجە‌ی عیراق بە‌روونی باسی بابەتی نهوت و گاز دە‌کەن، بە‌لام باسی بری ئەو نهوتە ناکەن که پیویستە هەریم رادەستی بە‌غدا‌ی بکات، بە‌لام لەم یاسایەدا بە‌روونی بری ئەو نهوتە دیاری کراوە که پیویستە حکومەتی هەریم رادەستی بە‌غدا‌ی بکات، خالی (آ) لە برگە‌ی سییەمی ماددە (9) یاساکە دە‌لیت: پیویستە هەریم رۆژانە لایەنی کەم (250000) هەزار بە‌رمیل نهوت لە ریکگی کۆمپانیا نیشتمانی بە‌بازارکردنی نهوتی عیراق (سومو) هەرنادە بکات و داها‌تە‌کە‌ی بگەریتە‌وه بۆ حکومەتی ناوەندی.

جگە لەو نهوتە‌ی لە هەریم بە‌رهم دە‌هینریت، بۆ یە‌کە‌م جار یاسای بودجە باسی نهوتی کەرکوک دە‌کات، مەرجی ئەو ۵۰ بە‌سەر هەریمدا دە‌سە‌پینیت که پیویستە هەریم رۆژانە لایەنی کەم (300000) هەزار بە‌رمیل نهوتی کەرکوک رادەستی کۆمپانیا‌ی سوّمۆ بکات و داها‌تە‌ی بۆ حکومەتی ناوەندی بگەریتە‌وه.

هەر لەم یاسایەدا بۆ یە‌کە‌م جار ئاماژە بۆ ئەو ۵۰ دە‌کات، ئە‌گەر دیوانی چاودیری دارایی هەریم ئامادە نە‌بوو هاوکاری دیوانی چاودیری دارایی عیراق بکات، ئە‌وا دیوانی چاودیری دارایی عیراق بە‌هاوکاری دە‌ستە‌ی گشتی با‌جە‌کان و دە‌ستە‌ی گشتی گومرگە‌کان وردبینی بۆ داها‌تە‌کانی هەریم دە‌کات.

بۆ یە‌کە‌م جار لە خالی (ج) برگە‌ی سییەمی ماددە (9) حکومەتی عیراق حکومەتی هەریم پابەند دە‌کات مووچه‌ی فەرمانبە‌ران بدات، لەو پشکە‌ی که لە میزانی‌ه‌ی عیراق بۆی تە‌رخان کراوە، بە‌تایبەت لەو بە‌شە‌ی تایبەتە بە قەرە‌بووی فەرمانبە‌ران.

دواین خالی برگە‌ی سییەمی ماددە (9) برگە‌یە‌کی گرنگ و نوییە، ئاماژە بۆ ئەو ۵۰ دە‌کات که هەر کات حکومەتی هەریم پابەند بوو بە برگە‌کانی (آ، ب، ج) که تایبەتن بە رادەستکردنی بری (250000) هەزار بە‌رمیل نهوتی هەریم و بری (300000) هەزار بە‌رمیل نهوتی کەرک و دابە‌شکردنی مووچه‌ی فەرمانبە‌ران، ئە‌وا حکومەتی ناوەندی پابەند دە‌بیت بە ناردنی پشکی هەریم، واتا ئەم برگە‌یە بە‌روونی پیمان دە‌لیت ئە‌گەر حکومەتی هەریم پابەندی

مادده و برگه‌کانی ئەم یاسایه نه‌بیّت، ئەوا حکومه‌تی ناوه‌ند ده‌توانیّت پشکی هه‌ریمی کوردستان نه‌نییّت.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2017)

المادة -8-

اولا:

تحدد حصه اقليم كردستان بنسبة (17%) سبعة عشر من المائة من اجمالي النفقات الفعلية المبينة في (الجدول /د - النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون وتدفع من قبل وزارة المالية الاتحادية وبموافقة رئيس مجلس الوزراء.

ثانيا:

تحدد نسبة (17%) سبعة عشر من المائة لإقليم كردستان من مجموع الانفاق الفعلي (النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية) للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة ب (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية، أمانة مجلس الوزراء ، رئاسة الوزراء ، وزارة الخارجية، جهاز مكافحة الارهاب، وزارة الدفاع ، المحكمة الاتحادية ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما فيها نفقات الانتخابات، هيئة المسألة والعدالة، هيئة دعاوي الملكية، عدا التعويضات ، مكتب المفتش العام لدعاوي الملكية، الهيئة العراقية للمصادر المشعة، جهاز المخابرات الوطني العراقي، مكتب المفتش العام لجهاز المخابرات الوطني العراقي، هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، المفوضية العليا لحقوق الانسان، اجور المفاوضات والمطالبات القانونية والادارية والمالية ونفقات طبع السندات والتصنيف الائتماني للدين الخارجي ، اجور شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر، مبالغ المساهمات العربية والدولية بما فيها المساهمات المدرجة ضمن كل من (وزارة الدفاع ،مجلس النواب، ديوان الرقابة المالية، وزارة الخارجية والامانة العامة لمجلس الوزراء) ، نفقات مديريةية السفر والجنسية وقيادة قوات الحدود ومشاريع المنافذ الحدودية والسفر والجنسية والحدود والبطاقة الموحدة، مجلس الامن الوطني، اجور نقل النفط الخام المصدر عبر تركيا، التمويل المشترك، مشاريع الموانئ، مشاريع السكك الحديدية، مشاريع السدود والنفق العام ، مشاريع ادارة الاجواء، نفقات اللجنة العليا لإغاثة وايواء النازحين، فوائد على قروض البنك الدولي، فوائد على قروض صندوق النقد الدولي، فوائد على قروض JICA ، فوائد على القرض الايطالي، فوائد على قرض البنك الاسلامي للتنمية، فوائد على قروض بنك اليابان للتعاون الدولي JBIC ، فوائد على القرض الالمانى، فوائد على القرض الامريكى، فوائد على اتفاقيات الدفع الاجل، الفوائد على اعادة هيكلية الديون الخارجية على دول نادي باريس، الفوائد على

اعادة هيكلية الديون الخارجية على دول خارج نادي باريس، الفوائد على السندات الخارجية لإطفاء الدين، الفوائد على مستحقات صندوق النقد العربي، الفوائد على حوالات الخزينة (المزادات)، فوائد على حوالات الخزينة القديمة، فوائد حوالات الخزينة بموجب الاحتياطي القانوني من قبل كل من مصرفي الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة حسب قانون موازنة عام 2015، فوائد حوالات الخزينة حسب حوالة المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون الموازنة لعام 2015، فوائد حوالات الخزينة بموجب حوالة التمويل لشركات النفط الاجنبية بموجب المادة (34) من قانون موازنة عام 2015 من قبل كل من مصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة، فوائد حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي العراقي بموجب قانون موازنة عام 2016، فوائد حوالات الخزينة عن طريق صندوق التقاعد بموجب قانون موازنة عام 2015، فوائد القروض بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة 2014 من قبل المصرف العراقي للتجارة لصالح وزارة الكهرباء، فوائد القروض الممنوحة من قبل المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون موازنتي عام 2015 و 2016، فوائد السندات الوطنية بالدنانير العراقية بموجب قانون عام 2016، فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقمين (97) و(400) لسنة 2013 من قبل المصارف الحكومية، فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2014 لتمويل عجز الموازنة، فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقمين (47) و (70) لسنة 2015، اقساط اصدارات حوالات الخزينة القديمة، تسديد اقساط حوالات الخزينة (المزادات)، تسديد السندات المحلية لعام 2015 (سندات عملة الدولار)، تسديد اقساط اعادة هيكلية الديون الخارجية لدول نادي باريس، تسوية اقساط اعادة هيكلية الديون الخارجية لدول خارج نادي باريس، تسوية الديون في الخارج، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج، تسديد مستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية اعادة هيكلية مديونية العراق، اقساط قروض البنك الدولي، اقساط القرض الامريكي.

ثالثا:

تراعى حصص المحافظات غير المنتظمة في اقليم بنسبة عدد سكانها من اجمالي النفقات الفعلية المبينة في (الجدول /د النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة اقليم كردستان البالغة (17%)

رابعا:

عند حصول زيادة او انخفاض في اجمالي نفقات الموازنة العامة الاتحادية تضاف او تخفض حصة اقليم كردستان تناسبيا مع هذه الزيادة أو النقصان مع مراعاة احكام البندين (ثانيا وثالثا) من هذه المادة بما فيها التعديلات التي تجري على النفقات السيادية والحاكمة من مناقلة تخصيصاتها الى نفقات عامة بنفس النسبة المذكورة اعلاه وعلى وزارة المالية الاتحادية اجراء التسوية باحتساب حصة اقليم كوردستان في ضوء المصاريف الفعلية

للسنوات السابقة التي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

خامسا:

تخصص نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي الى قوات البيشمركة باعتبارها جزءا من المنظومة الامنية العراقية بما يضمن رواتب البيشمركة بجداول معدة بالتنسيق مع القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة البيشمركة.

المادة-9-

أولا:

أ-يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان باحتساب وتحديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة في الاقليم لهذه السنة وتقوم وزارة المالية في الاقليم بتحويلها الى وزارة المالية الاتحادية شهريا.

ب-في حالة عدم تعاون ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان في تنفيذ ما ورد بالفقرة (أ) من هذه المادة، يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع (الهيئة العامة للضرائب، الهيئة العامة للكمارك) والجهات المعنية الاخرى باحتساب وتحديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة من الاقليم.

ج-تتم تسوية المستحقات بين الاقليم والحكومة الاتحادية للسنوات 2004 ولغاية 2016 بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالاتفاق مع ديوان الرقابة المالية للإقليم (واعتماد تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (5445) في 26-3-2014).

ثانيا:

عند عدم قيام الاقليم بتسديد الإيرادات الاتحادية المستحصلة الى الخزينة العامة تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب البند (أولا) من هذه المادة وتجري التسوية الحسابية لاحقا.

ثالثا:

أ-تلتزم حكومة اقليم كردستان بتصدير ما لا يقل عن (250000) (مئتان وخمسين الف) برميل نفط خام يوميا من النفط الخام المنتج من حقول اقليم كردستان لتسويقها عن طريق شركة (سومو) حصرا وتسلم الإيرادات الى الخزينة العامة الاتحادية.

ب-تلتزم حكومة اقليم كردستان بنقل ما لا يقل عن (300000) (ثلاثمائة الف) برميل نفط خام يوميا من النفط الخام المنتج من حقول محافظة كركوك لتسويقها عن طريق شركة (سومو) حصرا وتسلم الإيرادات الى الخزينة العامة الاتحادية.

ج-تلتزم حكومة اقليم كردستان بتسديد رواتب موظفي الاقليم من حصته المقررة في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2017 والمدرجة في الجدول (هـ) (الأبواب والفصول المتعلقة بتعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية) والمرفقة بهذا القانون قبل اي أمر صرف لاي نفقة اخرى ضمن موازنته التشغيلية.

د-في حال تحقق الفقرات (أ،ب،ج) من هذا البند، تلتزم الحكومة الاتحادية باطلاق استحقاقات اقليم كردستان في الموازنة الاتحادية (وحسب نسبة الايرادات المتحققة من تصدير النفط الخام وفقا للكميات المحددة في الفقرات/أب من هذا البند) وبخلافه فان الحكومة الاتحادية في حل من التزامها.

المادة -10-

يعاد النظر في حصة اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة /2017 وما بعدها في ضوء نتائج الاحصاء والتعداد السكاني لسنة/2017 وعلى ان يتم في ضوئه تحديد المبلغ الحقيقي لحصة الاقليم او المحافظة غير المنتظمة في إقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة/ 2018 وعرض الفرق على مجلس الوزراء الاتحادي لتسويته.

جواردهيه م: له بودجهى سالى (2018)

له ياساى بودجهى سالى (2018) بۆ يه كه م جار دواى سالى (2005) پشكى هه ريمى كوردستان به ريژهى سهدى ديارى ناكات، به لكو له مادده (9) ئاماژهى به وه دهكات كه پشكى هه ريم به گويرهى ژمارهى دانىشتوانى هه ر پاريزگايه ك ديارى دهكريت.

هه ر له م ياسايه دا سه ر له نوئى حكومه تى هه ريم پابه ند دهكريت به وهى رۆژانه برى (250000) به رميل نهوت له ريگاي كو مپانياى (سومو) هه نارده بكات و داهاته كهى بۆ حكومه تى ناوه ندى بگه ريته وه، هه ر سه باره ت به بابته تى نهوت ئه وهى تازيه له م ياسايه دا ئه وهيه كه له خالى (د) برگهى دووه مى ماددهى (10) ده لىت: وه زاره تى دارايى و نهوتى عيراق برى ئه و نهوته ديارى ده كه ن كه له نيوان ساله كانى (2014-2017) له كيلگه نهوتيه كانى كه ركوك هه نارده كراوه، هيندهى برى ئه و نهوته هه نارده كراوه له پشكى هه ريم ده برديت، هه ر په يوه ست به كه ركوك و هه ريمى كوردستان برگهى (و) هه مان مادده جهخت له گه راندنه وهى پارهى پترۆ دۆلارى كه ركوك دهكات كه له بانكه كانى هه ريمى كوردستان هه لگيراوه.

سهبارەت بە پشکی پێشمەرگە یاساکە گەراوەتەو ٥٥ بۆ هەمان ئەو بنه‌مایه‌ی که له یاسای بودجه‌ی سالی (2015) پشتی پێبه‌ستراوه بۆ دابینکردنی ئەویش بنه‌مای ژماره‌ی دانیشتوانه‌.

ئەم یاسایه‌ش هاوشیوه‌ی یاسای بودجه‌ی سالی (2017) به‌روونی له خالی (ج) بره‌گه‌ی دوومی مادده (10) ده‌ئیت: هەر کاتیک حکومه‌تی هه‌ریه‌م ئاماده‌ نه‌بوو بری نه‌وتی بریار له‌سه‌ردراو و داهاته‌ فیدرالییه‌کان راده‌ستی به‌غدا بکات، ئەوا له پشکی هه‌ریه‌می کوردستان ده‌بردریت.

حصه و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2018)

المادة 9- أولا- تحدد حصه إقليم كردستان من اجمالي النفقات الفعلية المبينة في الجدول / د (النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بحسب نفوس كل محافظة وتدفع من وزارة المالية الاتحادية وبموافقة رئيس مجلس الوزراء.

ثانيا- تحدد حصه اقليم كردستان من مجموع الانفاق الفعلي (النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية) بحسب نفوس كل محافظة بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة ب ((مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، رئاسة الوزراء، وزارة الخارجية، جهاز مكافحة الارهاب، وزارة الدفاع، المحكمة الاتحادية العليا، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما فيها نفقات الانتخابات، هيئة المساءلة والعدالة، هيئة دعاوى الملكية عدا التعويضات، مكتب المفتش العام لهيئة دعاوى الملكية،

الهيئة العراقية للمصادر المشعة، جهاز المخابرات الوطني العراقي، مكتب المفتش العام لجهاز المخابرات الوطني العراقي، هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، أجور المفاوضات والمطالبات القانونية والادارية والمالية ونفقات طبع السندات والتصنيف الانتماني للدين الخارجي ، أجور شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر، مبالغ المساهمات العربية والدولية عدا المساهمات المدرجة ضمن كل من (وزارة الدفاع، مجلس النواب، ديوان الرقابة المالية الاتحادية، وزارة الخارجية)، نفقات مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة وقيادة قوات الحدود والشرطة الاتحادية ومشاريع كل من هيئة المنافذ الحدودية ومديرية الأحوال المدنية والإقامة وقيادة قوات الحدود والبطاقة الموحدة، مجلس الأمن الوطني، التمويل المشترك، مشاريع الموانئ، مشاريع السكك الحديدية، مشاريع السدود والنفق العام، مشاريع إدارة الأجواء، مشاريع عقود التراخيص بما فيها عقود التراخيص للمحافظات الشمالية، نفقات اللجنة العليا لإغاثة وايواء النازحين، فوائد على قروض البنك الدولي، فوائد على قروض صندوق النقد الدولي، فوائد على قروض JICA ، فوائد على القرض الايطالي، فوائد على

قرض البنك الاسلامي للتنمية، فوائد على قروض بنك اليابان للتعاون الدولي JBIC ، فوائد على القرض الالمانى، فوائد على القرض الامريكى. فوائد على القرض البريطانى , فوائد على القرض السويدي , فوائد على القرض الصينى , فوائد على قرض سيمنس الالمانى , فوائد ضمان الصادرات, فوائد الضمانات السيادية , الفوائد على إعادة هيكلة الديون الخارجية على دول نادي باريس، الفوائد على إعادة هيكلة الديون الخارجية على دول خارج نادي باريس، فوائد السندات على اطفاء ديون القطاع الخاص في الخارج، الفوائد على مستحقات صندوق النقد العربي، الفوائد على سندات الدين الخارجية (اليوروبوند)، فوائد على مستحقات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي , الفوائد على حوالات الخزينة (المزادات)، فوائد على حوالات الخزينة القديمة، فوائد حوالات الخزينة بموجب الاحتياطي القانوني من كل من مصرفي الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة حسب قانون موازنة عام / 2015 ، فوائد حوالات الخزينة حسب حوالة المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون الموازنة لعام / 2015 ، فوائد حوالات الخزينة بموجب حوالة التمويل لشركات النفط الأجنبية بموجب المادة (34) من قانون موازنة عام / 2015 من كل من مصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة، فوائد حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي العراقي بموجب قانون موازنة عام / 2016 ، فوائد حوالات الخزينة عن طريق صندوق التقاعد بموجب قانون موازنة عام 2015 ، فوائد القروض بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة 2014 من المصرف العراقي للتجارة لصالح وزارة الكهرباء، فوائد القروض الممنوحة من المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون موازنتي عام 2015 و 2016 ، فوائد السندات الوطنية بالدنانير العراقية بموجب قانون عام 2016 ، فوائد حوالات الخزينة بموجب قراري مجلس الوزراء المرقمين بالعددتين

97و(400) لسنة 2013 من المصارف الحكومية، فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2014) لتمويل عجز الموازنة، فوائد حوالات الخزينة بموجب قراري مجلس الوزراء المرقمين (70) و (74) لسنة 2015 ، فوائد حوالات الخزينة الممنوحة للشركات العامة من المصارف الحكومية لتسديد رواتبها , فوائد عن القروض الممنوحة من المصارف الحكومية عن قروض بسماية السكنية والقروض الميسرة وقروض الاسكان، تسديد أقساط إصدارات حوالات الخزينة القديمة، تسديد أقساط حوالات الخزينة (المزادات)، تسديد اقساط السندات بالدنانير العراقية بموجب قانون موازنة عام 2015 , تعويضات حرب الكويت، اقساط على حوالات الخزينة من المصرف العراقي للتجارة لتمويل الموازنة، أقساط على حوالات الخزينة بموجب حوالة التمويل لشركات النفط الأجنبية من كل من مصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة بموجب المادة (34) من قانون الموازنة لعام 2015 , أقساط حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي العراقي بموجب قانون الموازنة لعام 2016 أقساط حوالات الخزينة الممنوحة من قبل صندوق التقاعد بحسب قانون الموازنة لعام 2015 , أقساط حوالات الخزينة بموجب قراري مجلس

الوزراء رقم (97) ورقم (400) لسنة 2013 من المصارف الحكومية , أقساط حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2014 لتمويل عجز الموازنة, أقساط حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (70 ورقم (74) لسنة 2015 , اقساط القروض بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة 2014 من قبل المصرف العراقي

للتجارة لصالح وزارة الكهرباء, أقساط القروض الممنوحة من المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون موازنتي عام 2015 و 2016 تسديد أقساط القروض الممنوحة للشركات العامة عن رواتب منسوبيها من المصارف الحكومية, تسديد أقساط حوالات الخزينة بموجب الاحتياطي القانوني من المصارف الحكومية, تسديد أقساط إعادة هيكلة الديون الخارجية لدول نادي باريس, تسديد أقساط إعادة هيكلة الديون الخارجية لدول خارج نادي باريس, تسوية الديون في الخارج, التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج, تسديد مستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية إعادة هيكلة مديونية العراق, أقساط مستحقات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي, تسديد أقساط قروض البنك الدولي, تسديد أقساط القرض الأمريكي, تسديد أقساط قروض JICA , . تسديد أقساط الضمانات السيادية, نفقات احتياطي الطوارئ, اقساط ضمان الصادرات.

المادة- 10 - اولا- تتم تسوية المستحقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات 2004 ولغاية 2017 بعد تدقيقها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي وذلك باحتساب حصة محافظات إقليم كُردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة التي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

ثانيا -أ-تلتزم حكومة اقليم كردستان بتصدير ما لا يقل عن (250000) برميل (مائتين وخمسين ألف برميل نفط) خام يوميا من النفط الخام المنتج من حقولها لتسويقها عن طريق شركة (سومو) حصرا وتسلم الإيرادات الى الخزينة العامة الاتحادية.

ب- تخصص نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي إلى قوات البيشمركة حسب النسب السكانية للقوات المذكورة بوصفها جزء من المنظومة الأمنية العراقي.

ج- عند عدم قيام إقليم كردستان بتسديد الإيرادات الاتحادية المستحقة الى الخزينة العامة الاتحادية او عدم تنفيذها لحكم الفقرتين (أ ، ب) من هذا البند تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع الحصة المحددة بموجب البندين (أولاً ، ثانياً/ أ ، ب) من هذه المادة وتجري التسوية الحسابية لاحقا.

د -على وزارتي المالية والنفط الاتحاديتين حساب كمية النفط المصدرة من حقول كركوك خارج إطار شركة سومو للفترة من 2014الى 2017 وتحديد نسبة البترو دولار التي تخص محافظة كركوك منها واجراء مقاصة مع المبالغ المسلمة لحكومة كركوك للفترة اعلاه بعد

تدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي وقيده المبالغ غير المسلمة من البترو دولار دين على حكومة كردستان تستقطع من تخصيصات الاقليم لعام 2018 وتقيده في حساب محافظة كركوك.

ه- تلتزم الحكومة الاتحادية واطليم كردستان عند حصول زيادة في الكميات المصدرة المذكورة في المادة (أولاب) من قانون الموازنة بتسليم الايرادات المتحققة فعلا لحساب الخزينة العامة للدولة.

و- تلتزم حكومة اقليم كردستان باعادة مبالغ محافظة كركوك المتحققة من البترو دولار والمودعة في مصارف اقليم كردستان الى حساب المحافظة في كركوك.

پازدهيه م: له ياساي بودجهي سالي (2019)

له م ياسايه شد هاوشيوه ياساكيه پيشو پشكي هيري مي كوردستاني به وردى و به ريزه سدى دياري نه كردوو، به لكو ده ليت پشكي هيري م له سهر بنه ماي ژماره ي دانيشتوان دياري ده كريت.

له م ياسايه شدا هاوشيوه ياساكانى بودجهي سالانى (2017،2018) هيري مي كوردستاني پابه ند كردوو روزه برى (250000) هزار به رميل نه وتى روزه له ريگاي كومپانياي نه وتى (سومو) 50 هه نارد بكات و داهاته كى بگه ريته وه بو حكومه تى ناوه ندى.

سه باره ت به دابيني كردنى مووچه و هاوشيوه ياساي بودجهي سالي (2017) ههر دوو بنه ماي ريككه وتنى حكومه تى هيري م و حكومه تى ناوه ندى و ژماره ي دانيشتوانى بو دياري كردنى پشكي پيشمه رگه له بودجهي وه زاره تى به رگرى عيراق لابردوو، به شيوه يه كى ره ها ده ليت: به شيك له بودجهي ته رخانكراو بو سوپاي عيراق بو هيزه كاني پيشمه رگه دابين ده كريت.

خالكي ترى جياواز كه له م ياسايه دا هاتوو، له ياساكانى تر بوونى نيه، نه وه يه كه نه گهر حكومه تى هيري م پابه ند نه بوو به راده ستكردنى برى نه وتى برپار له سهر دراو، نه وا حكومه تى عيراق به رده وام ده بيت له خهر جكردنى پشكي هيري مي كوردستان به مووچه ي فه رمانبه رانيشه وه، نه مه ش جو ريكه له ئيمتياز كه له م ياسايه دا دراو به هيري مي كوردستان، چونكه له ههر هردوو ياساي پيشوتر، و اتا ياساي بودجهي سالانى (2017،2018) ده ليت ههر كات حكومه تى هيري م پابه ند نه بوو به راده ستكردنى برى نه وتى برپار له سهر دراو و داهاته فيدراليه كان، نه وا له پشكي هيري م ده بر دريت.

حصة و الشروط المتعلقة باقليم كردستان في الموازنة (2019)

المادة-9- أولاً: تحدد حصة إقليم كردستان من اجمالي النفقات الفعلية المبينة في الجدول / د النفقات الحاكمة الملحق بهذا القانون بحسب نفوس كل محافظة وتدفع من وزارة المالية الاتحادية وبموافقة رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: تحدد حصة اقليم كردستان من مجموع الانفاق الفعلي النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية بحسب نفوس كل محافظة بعد استبعاد النفقات السيادية المتمثلة بمجلس النواب ، رئاسة الجمهورية ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، رئاسة الوزراء، هيئة الحشد الشعبي، وزارة الخارجية، جهاز مكافحة الارهاب، وزارة الدفاع، المحكمة الاتحادية العليا، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما فيها نفقات الانتخابات، هيئة المساءلة والعدالة، هيئة دعاوى الملكية عدا التعويضات، مكتب المفتش العام لهيئة دعاوى الملكية، الهيئة العراقية للمصادر المشعة، جهاز المخابرات الوطني العراقي، مكتب المفتش العام لجهاز المخابرات الوطني ، أجور المفاوضات والمطالبات القانونية ، أجور شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين، المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر، مبالغ المساهمات العربية والدولية عدا المساهمات المدرجة ضمن كل من وزارة الدفاع، مجلس النواب، وزارة الخارجية ،النفقات الجارية لمديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة وقيادة قوات الحدود والشرطة الاتحادية والمشاريع الاستثمارية لكل من مديريةية الاحوال المدنية والاقامة بما فيها البطاقة الموحدة وقيادة قوات الحدود ومديرية المنافذ الحدودية، مجلس الأمن الوطني، التمويل المشترك، مشاريع الموانئ، مشاريع السكك الحديدية، مشاريع السدود والنفذ العام، مشاريع إدارة الأجواء، مشاريع عقود التراخيص في عموم العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادية، هيئة النزاهة، مفوضية حقوق الانسان، فوائـد على قروض البنك الدولي، فوائـد على قروض صندوق النقد الدولي، فوائـد على القرض الايطالي، فوائـد على قرض البنك الاسلامي للتنمية، فوائـد على قروض JICA، فوائـد على القرض الالمانى، فوائـد على القرض الامريكىJBIC فوائـد على قروض بنك اليابان للتعاون الدولي ، فوائـد على القرض السويدي، فوائـد على القرض الصينى، فوائـد على القرض البريطانى UKEF، فوائـد على قرض سيمنس الالمانى ، فوائـد ضمان الصادرات، فوائـد الضمانات السيادية ، فوائـد على القرض الفرنسى ، فوائـد على قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الفوائـد على القرض السعودى، الفوائـد على القرض الكويتى، الفوائـد على القرض الايطالى SACE، الفوائـد على إعادة هيكلة الديون الخارجية على دول نادي باريس، الفوائـد على اعادة هيكلة الديون الخارجية على دول خارج نادي باريس، فوائـد السندات على اطفاء ديون القطاع الخاص في الخارج، الفوائـد على مستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية هيكلية مديونية العراق، الفوائـد على سندات الدين الخارجية اليوروبوند ، فوائـد على مستحقات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، فوائـد السندات على اطفاء ديون القطاع الخاص في الخارج ، الفوائـد على حوالات الخزينة المزادات فوائـد على حوالات الخزينة القديمة، فوائـد حوالات الخزينة بموجب

الاحتياطي القانوني من كل من مصرفي الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة حسب قانون موازنة عام 2015 فوائد حوالات الخزينة حسب حوالة المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون الموازنة لعام /2015، فوائد حوالات الخزينة بموجب حوالة التمويل لشركات النفط الأجنبية بموجب المادة 34 من قانون موازنة عام /2015 من كل من مصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة. فوائد حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي العراقي بموجب قانون موازنة عام /2016، فوائد حوالات الخزينة عن طريق صندوق التقاعد بموجب قانون موازنة عام 2015، فوائد على القروض الممنوحة من قبل المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون موازنتي عام /2015 و2016، فوائد السندات الوطنية بالدنانير العراقية، فوائد القروض الممنوحة من المصارف الحكومية عن اسكان موظفي المناطق المحررة، تسديد اقساط حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس القانوني من قبل المصارف الحكومية، فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقمين بالعدد 97 و400 لسنة 2013 من قبل المصارف الحكومية، فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 50 لسنة 2014 لتمويل عجز الموازنة، فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقمين 70 و 74 لسنة 2015، اقساط ضمان الصادرات، تسديد اقساط إصدارات حوالات الخزينة القديمة، تسديد اقساط حوالات الخزينة المازادات، تسديد اقساط السندات لمحلية، تعويضات حرب الكويت، اقساط على حوالات الخزينة من المصرف العراقي للتجارة لتمويل عجز الموازنة، اقساط على حوالات الخزينة بموجب حوالة التمويل لشركات النفط الأجنبية من كل من مصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة بموجب المادة 34 من قانون الموازنة لعام 2015، اقساط حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي العراقي بموجب قانون الموازنة لعام 2016، اقساط حوالات الخزينة الممنوحة من قبل صندوق التقاعد بحسب قانون الموازنة لعام 2015، اقساط حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 97 ورقم 400 لسنة 2013 من المصارف الحكومية، اقساط حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 50 لسنة 2014 لتمويل عجز الموازنة، اقساط حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 70 ورقم 74 لسنة 2015، اقساط القروض الممنوحة من المصرف العراقي للتجارة بموجب قانون موازنتي عام 2015 و 2016، تسديد اقساط إعادة هيكلة الديون الخارجية لدول نادي باريس، تسديد اقساط إعادة هيكلة الديون الخارجية لدول خارج نادي باريس، تسوية الديون في الخارج، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج، تسديد مستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية إعادة هيكلة مديونية العراق، تسديد اقساط قروض صندوق النقد الدولي تسديد اقساط قروض البنك الدولي، تسديد اقساط القرض الأمريكي، تسديد اقساط قروض JICA، تسديد اقساط الضمانات السيادية، تسديد اقساط القرض الايطالي، تسديد اقساط القرض الالمانى سيمنس، قرض البنك الاسلامي للتنمية، تسديد اقساط القرض الالمانى، تسديد اقساط القرض السويدي، تسديد اقساط القرض

البريطاني UKEF، تسديد اقساط القرض الصيني، تسديد اقساط القرض الروسي (SACE)، تسديد اقساط القرض الايطالي، تسديد اقساط القرض (JBIC).

لمادة 10-أولاً: تتم تسوية المستحقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية للسنوات 2004 ولغاية 2018 بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وذلك باحتساب حصة إقليم كردستان في ضوء المصاريف الفعلية للسنوات السابقة التي تظهرها الحسابات الختامية المصادق عليها من ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

ثانياً: تلتزم حكومة اقليم كردستان بتصدير ما لا يقل عن (250000) برميل مائتين وخمسين ألف برميل نطف خام يومياً من النطف الخام المنتج من حقولها لتسويقها عن طريق شركة سومو وعلى ان تسلم الايرادات النفطية الى الخزينة العامة للدولة حصراً.

ب- تخصص نسبة من تخصيصات القوات الاتحادية للجيش العراقي إلى رواتب قوات البيشمركة للقوات المذكورة بوصفها جزء من المنظومة الأمنية العراقية.

ج- تلتزم الحكومة الاتحادية بدفع مستحقات اقليم كردستان بما فيها تعويضات موظفي الاقليم ويستقطع مبلغ الضرر من حصة الاقليم في حالة عدم تسليمه للحصة المقررة من النطف في البند (أ).

د- تلتزم الحكومة الاتحادية ومحافظة اقليم كردستان عند حصول زيادة في الكميات المصدرة المذكورة في المادة 1-أولاً ب من قانون الموازنة بتسليم الايرادات المتحققة فعلاً لحساب الخزينة العامة للدولة.

كۆتايى

بەخويىندىنەۋە و مشتومالكردىنى وردى ئەو مەرجانەى حكومەتى عىراق لە ياساكانى بودجە دايناون، بۆمان دەردەكەۋيىت، يەككىك لە ھۆكارەكانى گۆرانى ئەم مەرجانە بۆ كىشەى نىوان ھەرىم و بەغداد ئەۋەيە كە بەغداد ھەندىك جار تاكلايەنانە بەشىك لەو مەرجانەى داناۋە و نەگەراۋەتەۋە بۆ ھەرىمى كوردستان.

ناجىگىرى بەشىكى زۆرى ئەو مەرجانەى بەغداد دايناون، گۆرانىان لە ياسايەكەۋە بۆ ياسايەكى تىرى بودجە، دەرفەتى بۆ حكومەتى ھەرىم رەخساندوۋە، خۆى لە جىبە جىكردىنەىان بدزىتەۋە.

بەشىكى زۆرى ھۆكارى ناپەبەندى ھەرىم بەو مەرجانەۋە دەگەرىتەۋە بۆ حكومەتى ناۋەند خۆى، چونكە زۆر جار حكومەتى ھەرىم پابەندى ئەو مەرجانە نەبوۋە، حكومەتى ناۋەند ھىچ ھەئوئىستىكى جدى دژى حكومەتى ھەرىم ۋەرنەگرتوۋە.

ھۆكارىكى تىرى دروستبوونى كىشە لەنىوان ھەرىم و حكومەتى ناۋەند و جىبە جىنەبوونى مەرجەكانى دانراۋ لە ياساى بودجە بۆ بەرژۋەۋەندى تەسكى حزبى پارتى و يەكىتى دەگەرىتەۋە، كە زۆر جار واياى بىنۋە، پابەندبوون بەو مەرجانەۋە لەرووى حزبىۋە زىيانىان لى دەدات.

الخاتمة

عندما نقرأ الشروط التي وضعتها الحكومة المركزية في قانون الموازنة، يوضح لنا احد الأسباب تحول هذه الشروط الي خلاف بين بغداد و اربيل يرجع الي إنفراد حكومة المركزية في الموضوع تحديد هذه الشروط دون رجوع الي اقليم الكردستان .

يرجع احد الأسباب الرئيسة لعدم التزام حكومة اقليم الكردستان بهذه الشروط الي حكومة العراقية نفسها، لان في معظم الاحيان ما إلتزمت حكومة الاقليم الكردستان بهذه الشروط، في مقابل لم تتخذ حكومة العراقية أي الموقف صارم تجاه حكومة الاقليم الكردستان ، التزمت الصمت.

السبب الاخري لعدم تحقيق هذه الشروط يرتبط بمصلحة الحزبية لحزبين من جانب الإتحاد الوطني الكردستاني و من جانب الاخر حزب الديموقراطي الكردستاني، أدركا بان تحقيق هذه الشروط سينتهي بانعدام مصالحهم الحزبية.

سہر جاوہر کان (المصادر)

- قانون الرقم (25) لسنة (2005)
- قانون الرقم (1) لسنة (2006)
- قانون الرقم (4) لسنة (2007)
- قانون الرقم (20) لسنة (2008)
- قانون الرقم (6) لسنة (2009)
- قانون الرقم (10) لسنة (2010)
- قانون الرقم (2) لسنة (2011)
- قانون الرقم (22) لسنة (2012)
- قانون الرقم (7) لسنة (2013)
- مشروع قانون الموازنة لسنة (2014)
- قانون الرقم (2) لسنة (2015)
- قانون الرقم (1) لسنة (2016)
- قانون الرقم (44) لسنة (2017)
- قانون الرقم (9) لسنة (2018)
- قانون الرقم (1) لسنة (2019)